



إدارة الأصول

الموازنة التمهيدية للمملكة العربية السعودية للسنة المالية 2022م

قسم إدارة الأصول | أكتوبر 2021

تسليط الضوء على المملكة العربية السعودية قبل صدور الموازنة

من المتوقع أن تعتمد موازنة المملكة للسنة الماليّة 2022م على الانتعاش القوي الذي شهدته المملكة في العام الحالي بفضل جهودها تجاه التطعيم السريع والمبادرات القوية نحو تحسين بيئة الأعمال وتعافي سوق النفط

وتشير تقديرات ما قبل الميزانية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.4% في عام 2021م، مدفوعاً بالتحسن المطرد في النشاط التجاري، والانتعاش القوي في قطاع السلع والصناعة، بدعم من طلب المستهلكين. ويستمر قطاع النفط في الارتفاع مع تأرجح خام غرب تكساس الوسيط حول 75 دولار أمريكي للبرميل، بارتفاع وقدره 55% منذ بداية العام حتى تاريخه. وبالنظر إلى معدل الأداء الحالي، تظهر تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022م نمواً بنسبة 4.8% بالقيمة الحقيقية.

يقدر تقرير ما قبل الموازنة السعودية حدوث تحسن كبير جراء ارتفاع الإيرادات وفعالية التكلفة في الإنفاق الحكومي:
النقاط الرئيسية

تقديرات موازنة السنة الماليّة 2022م:

- إجمالي الإيرادات المتوقعة 930 مليار ريال سعودي (وهذا يعني ~ 477 مليار ريال سعودي في النصف الثاني من العام 2021م).
- من المتوقع أن تصل النفقات إلى 1.015 مليار ريال سعودي (مما يعني ~ 550 مليار ريال سعودي في النصف الثاني من العام 2021م).
- عجز الموازنة 85 مليار ريال سعودي
- نسبة الدين المقدر إلى الناتج المحلي الإجمالي 30.2% (من 937 مليار ريال سعودي) أي نحو 83 مليار ريال سعودي كديون إضافية مقابل العام المالي 2020

تقديرات موازنة السنة الماليّة 2022م:

- من المتوقع أن يصل إجمالي الإيرادات إلى 903 مليار ريال سعودي
- تقدر المصروفات بقيمة 955 مليار ريال سعودي
- يقدر العجز بـ 52 مليار ريال للسنة القادمة
- نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 31.3% (941 مليار ريال سعودي)

محفزات تحسن الأداء خلال النصف الثاني من العام 2021م:

- تحسن وضعيّة أسواق النفط، حيث ترى أوبك بلس انتعاشاً في الطلب جراء تزايد نسب التطعيم، والرياح الخلفية في جانب العرض وعودة السفر بالكامل. بالإضافة إلى ذلك، أدت ظروف السوق الحالية إلى ارتفاع كبير في قطاع الأعمال القائمة على النفط والسلع الأساسية
- سجلت الصادرات غير البترولية ارتفاعاً بنسبة 52.1% لتصل إلى 65.7 مليار ريال مقابل 43.2 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2020م.
- تحسّن معنويات المستهلكين والأعمال، إلى جانب البيئة النقدية والائتمانية المواتية، وقد تراجع التضخم في أغسطس إلى 0.3% من 2.7% في يوليو، مما يشير إلى أن التكاليف المتزايدة بسبب تأثير ضريبة القيمة المضافة قد بدأت بالتلاشي.

- اقتصار الإنفاق الرأسمالي على المشاريع الأساسية لهذا العام، مما يؤدي إلى تعظيم التدفقات النقدية الحرة المحفزة للمزيد من إعادة الاستثمار. وينصب التركيز على خفض العجز المالي إلى 1.6% في عام 2022م وتحقيق فائض في الميزانية في عام 2023م.
- من المتوقع أن ينخفض الإنفاق في الميزانية بنسبة 6% في عام 2021، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تحسن كفاءة الإنفاق وزيادة مشاركة القطاع الخاص في الإنفاق الاستثماري (من خلال برامج مختلفة مثل برنامج شريك الذي تم إطلاقه مؤخرًا) ومن خلال زيادة الاستثمار وفتح القيمة من خلال صندوق الاستثمارات العامة.
- النمو القوي للرهن العقاري في شهري يوليو وأغسطس، والذي كان ضعيفًا في الربع الثاني من عام 2021م. ونتوقع أن يستمر قطاع الرهن العقاري في نهوضه القوي خلال النصف الثاني من العام 2021م. تشير التقديرات إلى أن ملكية المنزل سوف تصل إلى 66% بحلول عام 2021 وتصل إلى 70% بحلول العام 2022م.
- تراجع معدل البطالة إلى 11.3% في الربع الثاني من العام 2021م من 11.3% في الربع السابق، وهو الحد الأدنى الذي وصل إليه معدل البطالة منذ عقد. وقد زادت مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة إلى 32.4% في الربع الثاني من عام 2001م وتجاوزت بالفعل نسبة 30% المستهدفة في إطار رؤية المملكة 2030. وسيستمر ذلك في دعم معنويات المستهلك.
- جودة أداء القطاع المصرفي مع زيادة الإقبال على الائتمان من قطاع الشركات وكذلك من قطاع الأفراد، والذي يستمد قوته بشكل أساسي الرهن العقاري. ومن المتوقع أن تبدأ بوادر الزيادة القوية في معدلات الإقراض في نهاية عام 2022م، ويتبع ذلك المزيد من الارتفاعات.
- تهر أسواق رأس المال السعودية بإحدى أفضل فتراتها من حيث الإدراج وكذلك طلب المستثمرين. كما يشير فائض الاكتتابات العامة الأولية إلى سجلات النمو القوية للغاية للشركات التي طرحت أسهمها للاكتتاب العام والقطاعات الاقتصادية على نطاق أوسع. وقد شهد العام 2021م منذ مطلعته وحتى تاريخه خمسة اكتتابات عامة أولية في السوق الرئيسية مع توقع المزيد والمزيد من هذه الاكتتابات العامة خلال النصف الثاني من العام 2021م.

هذا وتقدر موازنة المملكة للعام 2022م بعض الاعتدال في أسعار النفط نزولاً من المستويات المرتفعة الحالية مع تراجع التضخم العالمي والانتعاش في اختناقات سلسلة التوريد. في الوقت نفسه، من المحتمل أن يكون هناك انخفاض متوقع في إجمالي النفقات، مما يؤدي إلى تحسين وضع الميزانية. وتتوقع الحكومة مواصلة الدفع لقطاع الإسكان وتقديم الدعم المستمر لبرنامج الإسكان والاستثمار في المشاريع الضخمة وبرامج رؤية السعودية 2030، مع دعم برامج نمو القطاع الخاص. كما ستستمر برامج الخصخصة، مما يوفر قوة محفزة لنمو القطاع الخاص. ونرى أن الأشهر القادمة من العام 2021م والأعوام التي تليه ستكون إيجابية للغاية بالنسبة للمملكة، من وجهة نظر النشاط الاقتصادي وكذلك الاهتمام الأكبر بالأسواق المالية في المملكة.

الإحصائيات الرئيسية:

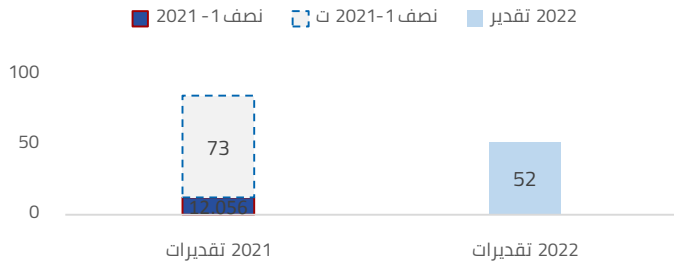
الشكل 1: تقديرات الميزانية

السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	
2023-تقديرات	2022-تقديرات	2021-تقديرات	2020-تقديرات	2019-فعلي	بالمليار ريال سعودي
928	864	846	770	927	إجمالي الإيرادات
941	955	990	1,068	1,059	إجمالي النفقات
(13)	(91)	(145)	(298)	(133)	عجز الموازنة
1,029	1,016	941	854	678	الدين
(0.40%)	(3.00%)	(5.10%)	(12.00%)	4.50%	العجز كنسبة (%) من الناتج المحلي الإجمالي
31.80%	33.40%	32.90%	34.40%	22.80%	الدين كنسبة (%) من الناتج المحلي الإجمالي
7.40%	2.10%	9.90%	(16.90%)		النمو السنوي
					إجمالي الإيرادات

(%1.50)	(%3.50)	(%7.30)	%0.80	إجمالي النفقات
(%85.70)	(%37.20)	(%51.30)	%124.10	عجز الموازنة
%1.30	%8.00	%10.20	%26.00	الدين

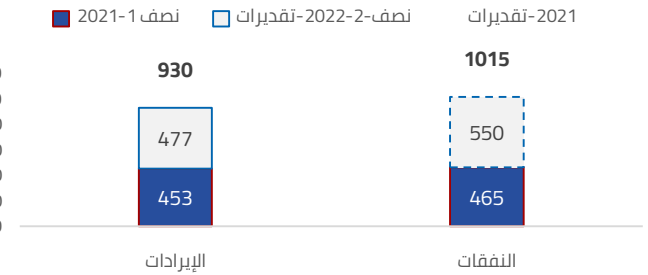
المصدر: وزارة المالية

الشكل 3: العجز المتوقع ترشيحه (بالمليار ريال سعودي) الثاني من العام 2021
(مليار ريال سعودي)



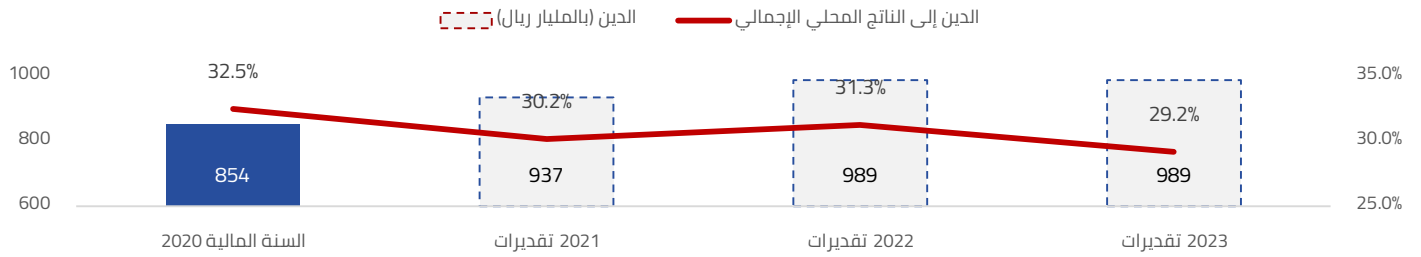
المصدر: وزارة المالية

الشكل 2: المزيد من النفقات التي سوف تظهر في النصف



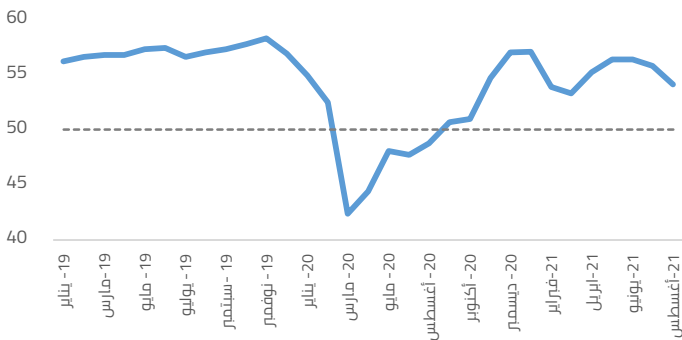
المصدر: وزارة المالية

الشكل 4: من المتوقع أن تشهد مستويات الدين ارتفاعاً طفيفاً في السنة المالية 22 (بالمليار ريال سعودي)



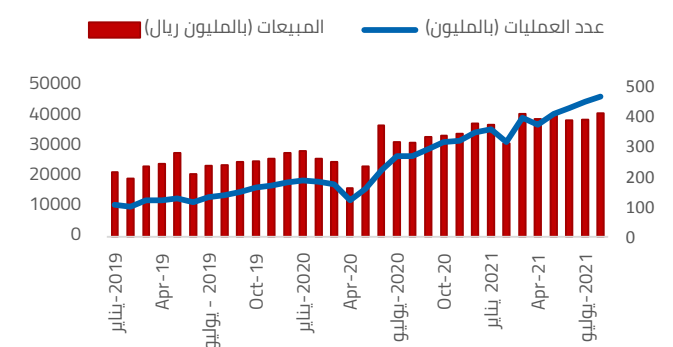
المصدر: وزارة المالية

الشكل 6: عودة مؤشر محيري المشتريات إلى مستويات صحية



المصدر: IHS Markit

الشكل 5: شهدت معاملات نقاط البيع انعاشاً قوياً



المصدر: البنك المركزي السعودي